



حديد الأردن
JORDAN STEEL

١٠٠٠٠٠٠٠٠
٢٠١٧/٤/٢٦
٢٠١٧/٤/٢٦

Date: 30/04/2017 Ref. CEO/17/49	التاريخ: ٢٠١٧/٤/٢٦ الإشارة: ٤٩/١٧/CEO
M/S Jordan Securities Commission M/S Amman Stock Exchange M/S Securities Depository Center	السادة/ هيئة الأوراق المالية المحترمين السادة / مركز ايداع الاوراق المالية المحترمين السادة/ سوق عمان المالي (البورصة) المحترمين
Subject: MOM for General Assembly Regular Board Meeting no. 23/2016	الموضوع: ايداع محضر اجتماع الهيئة العامة العادي رقم ٢٠١٦/٢٣
Attached copy of the MOM f for General Assembly Regular Board for Jordan Steel PLC, No. 23/2016, held on 26 th April, 2017	مرفق طيه نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة حديد الأردن المساهمة العامة المحدودة رقم ٢٠١٦/٢٣ والمنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٦
Kindly accept our highly appreciation and respect Jordan Steel PLC	وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، شركة حديد الأردن المساهمة العامة



ع.ب.م.خ





حديد الأردن
JORDAN STEEL

Date:

التاريخ

Ref.

الاشارة

وقائع اجتماع الهيئة العامة السنوي الثالث والعشرون
المنعقد في مقر مصنع الشركة - الهاشمية - الزرقاء
بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٦

استناداً لأحكام قانون الشركات المادة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ و بناءً على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين، فقد عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة حديد الأردن م.ع.م. اجتماعها العادي يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٧/٤/٢٦، في مقر مصنع الشركة، الكائن في الهاشمية - الزرقاء، في تمام الساعة ١٢:٠٥ ظهراً، وذلك لبحث المواضيع المدرجة على جدول الأعمال الذي تضمنته الدعوة المرسلة للمساهمين.

في بداية الاجتماع أعلن مندوب مراقب الشركات السيد/ محمد ابو زياد، عن توفر النصاب القانوني لهذا الاجتماع وذلك بحضور (٤٣) مساهماً من أصل (٩٤٤٧) مساهم، يحملون أسهماً بالأصالة مجموعها (٧,٥٩١,١٢٦) سهماً، و أسهماً بالوكالة مجموعها (١١,٩٣٣,٣٥١) سهماً، وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة بهذا الاجتماع (١٩,٥٢٤,٤٧٧) سهماً، تشكل ما نسبته (٥٥,٧٨ %) من رأس مال الشركة المصرح به، والمكتتب به والمدفوع والبالغ (٣٥) مليون سهماً، كما أعلن مندوب مراقب عام الشركات عن حضور النصاب القانوني لأعضاء مجلس الادارة بحضور (٦) أعضاء من اصل (٧) أعضاء، حيث اعتذر رئيس مجلس الادارة دولة السيد/ مضر بدران عن الحضور لظرف صحي طارئ، وترأس الجلسة نائب رئيس مجلس لادارة معالي السيد/ "محمد جواد" حديد، بالإضافة إلى حضور السادة مدقي حسابات الشركة.

كما أوضح مندوب مراقب الشركات أن الشركة قد استكملت تحضيرها لهذا الاجتماع بتوجيه الدعوة للسادة المساهمين والنشر بوسائل الإعلام الرسمية في الصحف والاذاعة وفقاً لأحكام القانون، كما أعلن أن هذا الاجتماع وجميع القرارات التي تصدر عنه تُعتبر ملزمة لأعضاء مجلس الادارة وللمساهمين الذين حضروا والذين لم يحضروا، و طلب مندوب مراقب الشركات من نائب رئيس مجلس الإدارة معالي السيد/ "محمد جواد" حديد تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين لفرز الاصوات والبدء بمناقشة جدول الأعمال وفقاً لأحكام القانون.

رحّب معالي السيد/ "محمد جواد" حديد بالسادة أعضاء الهيئة العامة ومندوب مراقب الشركات وشكرهم على حضورهم هذا الاجتماع، ثم عين السيدة/ مي الخطيب كاتباً للجلسة، وتمّ تعيين اثنين من السادة المساهمين كلا من السيد/ ناصر محمد العمدة والسيد/ فادي الحجازين كمراقبين لجمع الأصوات وفرزها، و طلب الانتقال إلى بحث ومناقشة الأمور المدرجة على جدول الأعمال المبينة في الدعوة المرسلة إلى السادة المساهمين.

أولاً: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي الثاني والعشرون المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣٠، و اقراره

طلب نائب الرئيس من السيد/ اشرف العمدة المدير المالي للشركة الاكتفاء بتلاوة أهم قرارات اجتماع الهيئة العامة السابق الثاني والعشرون لعام ٢٠١٦، وذلك بناء على طلب الهيئة العامة.





حديد الاردن
JORDAN STEEL

التاريخ قام السيد / اشرف العمدة بتلاوة اهم القرارات في محضر اجتماع الهيئة العامة السابق (٢٢) لعام ٢٠١٦، وقد Date
الاشارة استفسر نائب الرئيس عن وجود أية أسئلة على محضر الاجتماع السابق، و نظرا لعدم وجود استفسارات اخرى فقد تمت Ref.
المصادقة على محضر الاجتماع، و طلب الرئيس الانتقال للبند الثاني.

ثانياً: تلاوة و مناقشة تقرير مجلس الإدارة رقم (٢٣) لعام (٢٠١٦) والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليه

بين الرئيس أنه تم توزيع تقرير مجلس الإدارة الثالث والعشرون لعام (٢٠١٦) على السادة المساهمين وبناءً على طلب الهيئة فقد تم تأجيل بحث و مناقشة تقرير مجلس الإدارة ليُدمج مع البند رابعاً من جدول الأعمال مع تقديم البند رقم (٣) و ذلك بناءً على اقتراح معالي السيد / "محمد جواد" حديد فقد تمت موافقة الهيئة العامة على تأجيل بحث و مناقشة تقرير مجلس الإدارة ليُدمج مع البند رابعاً من جدول الأعمال و عليه تم الانتقال الى البند الثالث.

ثالثاً: سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في
٢٠١٦/١٢/٣١

بناءً على طلب رئيس الجلسة معالي السيد / "محمد جواد" حديد، قام السيد / هشام خلفه مندوب مدققي حسابات الشركة السادة/ بي كي اف - الاردن - خطاب و شركاه، بتلاوة تقريرهم عن الحسابات الختامية لعام "٢٠١٦". و تم تأجيل استفسارات و ملاحظات أعضاء الهيئة العامة حول التقرير لتناقش في البند رابعاً من جدول الاعمال، و عليه طلب الرئيس الانتقال الى البند التالي من جدول الأعمال.

رابعاً: مناقشة الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الموحدة) للشركة عن السنة المنتهية في
٢٠١٦/١٢/٣١، و تقرير مجلس الإدارة رقم (٢٣) لعام (٢٠١٦) والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليهما:

أعلن مندوب مراقب الشركات و معالي نائب رئيس المجلس بأن باب النقاش مفتوح لمناقشة تقرير مجلس الإدارة (٢٣) والبيانات الحسابية الختامية للشركة للسنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١، و على كل مساهم يرغب بالمناقشة ان يذكر اسمه وعدد الاسهم التي يملكها وذلك لتدوينها في محضر الاجتماع:

السيد/ صبيح ملكاوي و يملك (١٠,٥٠٠) سهم :

استفسر عن وضع الشركة و عن مصير مصنع الصهر (شركة الائتلاف الاردني لصناعة الحديد والصلب) المتوقف عن الانتاج طالباً طمأنة المساهمين على الوضع بشكل عام.

• أوضح السيد/ عماد بدران ان الشركة قائمة كما هي و نواجه صعوبات نتيجة لاوزاع السوق وتقلباته وعدم توفر السيولة الكافية وتعمل ادارة الشركة و مجلس الادارة على دراسة كافة المعطيات لتحسن الاوزاع و النهوض بالشركة لتعود الى سابق عهدها . اما بخصوص مصنع الصهر المتوقف عن الانتاج منذ مطلع عام ٢٠١٥، ورغم اتخاذ مجلس الادارة قرار باعادة تشغيل مصنع الصهر إلا ان ذلك للأسف لم يتحقق و ذلك بسبب استمرار الاسباب والظروف التي أدت الى اغلاق المصنع و تسريح العاملين و هذه الاسباب معروفة لديكم و على رأسها ارتفاع اسعار الكهرباء الصناعية والطاقة، و





حديد الاردن
JORDAN STEEL

التاريخ المحلي بالمقارنة مع المستورد والاستمرار بمطالبة الحكومة ان تتخذ اجراءات ومن ضمنها فرض رسوم على الحديد: Date:
الاشارة و البليت المستورد لحماية الصناعة الوطنية لحماية المنتج المحلي. Ref.

السيد/ محمد حسين عليان - و يحمل اسمهم عددها (٦٢) الف سهم - تحفظ على البيانات المالية- ولديه عدة استفسارات نوجزها كما يلي:

١. اعترض على طريقة احتساب الاستهلاك فيما يخص مصنع الصهر المتوقف منذ مطلع عام ٢٠١٥، ولماذا تم تحميلها على المصاريف الادارية.

طلب معالي السيد/ "محمد جواد" حديد من المدقق الخارجي السيد/ محمد خطاب ان يقوم بتوضيح ذلك للمساهمين.

• وعليه اوضح السيد/ محمد خطاب بانه سبق وتم اتخاذ قرار بتعديل طريقة احتساب الاستهلاك من القسط الثابت الى الاستهلاك على عدد الساعات الانتاجية، وتم استهلاك المباني الادارية والسيارات والمركبات خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وظهرت الاستهلاكات الادارية في عام ٢٠١٥ ضمن بند مصاريف التشغيل الصناعية، وفي عام ٢٠١٦ نظرا لعدم وجود اية عمليات انتاجية فقد تم تحميلها على بند المصاريف الادارية، حيث ان المصنع عمل لقراءة شهر في عام ٢٠١٥.

٢. استفسر عن مصاريف الامن والحماية لمصنع الصهر، ولماذا هذه المصاريف و المصنع متوقف عن الانتاج منذ مطلع عام ٢٠١٥.

• اوضح السيد/ عماد بدران بانه وبالرغم من ان المصنع متوقف عن الانتاج ٢٠١٥، الا ان هذه المصاريف لازمة لاستمرارية شركة الائتلاف الاردني و ان هذه المصاريف تمثل مصاريف حراسة و تأمين و استهلاك و تراخيص ومسقفات ومصاريف قانونية، مؤكدا على حرص الادارة على تخفيض المصاريف والكلف بكافة الوسائل المتاحة حيث تم الغاء عقد الحراسة الذي كان ينفذ من قبل شركة متخصصة، وتم الاستعاضة عنه بتوظيف موظفين بعقود عمل مؤقتة، كما حصلنا على خصم متواضع من بلدية الزرقاء على المسقفات كون المصنع متوقف.

٣. اعترض على ارتفاع المصاريف الادارية واعترض على راتب الخامس عشر للموظفين، و راتب الرئيس التنفيذي والمدير المالي ومدير المصنع مدعياً وجود زيادات على الرواتب لبعض الموظفين.

• اوضح السيد/ عماد بدران ان هذا البند من اولوياتنا واننا نعمل على تخفيض المصاريف الادارية والتي انخفضت بشكل ملموس لهذا العام، حيث قمنا بعدة اجراءات و على راسها تخفيض عدد العاملين في المصنع وفي الادارة حيث تم الاستغناء عن خدمات العديد من الموظفين و لم يتم تعيين بديلا عنهم، و تم تخفيض مصاريف التنقلات باتباع سياسة جديدة لصرف الوقود والمراقبة. اما بخصوص الاعتراض على راتب الخامس عشر فان هذا تم بقرار من



مجلس الادارة تلبية لمطالبات النقابة العامة للعاملين في ذلك الوقت ، وان هذا حق مكتسب للعاملين والموظفين على حد سواء ولا يجوز التفرقة بين العاملين في المصانع والعاملين في الادارة وان هذا المبلغ لا يشكل عبئاً مقارنة بتذبذب الاسعار . اما بخصوص راتبي، فهذا الراتب حصلت عليه بجهدتي وبخدمة الشركة والمساهمين طوال ٢٣ عاماً، وانني لا اعمل كموظف عادي بعدد ساعات محدد و ايام عطل وانما اعمل على مدار ايام الاسبوع وفي جميع الاوقات، وقد اكد السيد/ عماد بانه لا يوجد زيادات على الرواتب منذ ما يزيد عن ثلاثة سنوات وان ما ذكر مخالف للواقع وان الزيادة في الارقام جاءت نتيجة لزيادة نسبة الضمان الاجتماعي على الرواتب وهذا فرض على جميع الشركات وليس حصراً علينا كما انه يعود ايضا الى ارتفاع اقساط التأمين الصحي.

٤. اعترض على عضوية مجلس الادارة مطالباً بزيادة عدد الاعضاء وتغيير اعضاء المجلس الحالي، وقد طالب باعتبار هذا بمثابة طلب رسمي تحت بند ما يستجد من اعمال، مدعياً انهم يمثلون النسبة القانونية لذلك و طالب بالتصويت على الاقتراح في هذا الاجتماع.

- اوضح مندوب مراقب الشركات بأن الطلب اعلاه بخصوص زيادة عدد اعضاء مجلس الادارة لا يدخل ضمن صلاحيات هذا الاجتماع ولا يجوز اضافته على جدول اعمال هذا الاجتماع لانه من صلاحيات الهيئة العامة غير العادي، في حين ان تغيير اعضاء مجلس الادارة يتطلب الرجوع الى احكام المادة ١٦٥ من قانون الشركات وذلك بناء على طلب خطي موقع من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ٣٠٪ من اسهم الشركة.

- اوضح السيد/ عماد بدران بان ادارة الشركة ومجلس الادارة يعملون بجد وجهد كبير في محاولة لمواجهة تحديات السوق والمنافسة غير العادلة ، وان مصنع الدرفلة متوقف حالياً عن الانتاج و المبيعات ضعيفة جداً ، وذلك يعود لعدم تمكننا من البيع باسعار اقل من كلفتنا الحقيقية ، اسوةً بالعديد من الشركات التي تقوم بتكسير الاسعار وتبيع الحديد باسعار اقل من الكلفة وهذه الشركات تمارس اجراءات مخالفة للقانون بالتلاعب في فرق النسبة بين (٨٪-١٦٪) في ضريبة المبيعات مما يمكنها من خفض اسعار البيع لديها بما لا يقل عن ٢٥ دينار/ طن ، ونحن كشركة نتبع القانون لا يمكننا ان نقوم بمثل هذه الممارسات الغير قانونية و بالتالي لا نتمكن من تخفيض اسعارنا وانه للأسف من يطبق ويلتزم بالقانون لا يحقق النجاح و من لا يلتزم يحقق الربح بالطرق الملتوية، وقد نوه للحضور ان هذه الادارة وهذا المجلس هو نفسة الذي كان يوزع ارباح بنسب عالية على المساهمين لسنوات عديده ماضية و نفس المجلس والادارة الذين يواجهون التحديات الصعبة حالياً مما يتطلب الدعم والمساندة للاستمرارية في هذه الظروف و ليس التجريح و الصراخ و التهجم و عدم تقدير للجهود المبذولة.

٥. استفسر عن سبب استمرار ارتفاع مخزون قطع الغيار .

- بين السيد/ عماد بدران اننا نراقب حركة قطع الغيار بدقة، موضحاً ان تضخم هذا البند يعود في معظمه الى قطع غيار و مواد اولية موجودة في مستودعات شركة الائتلاف الاردني، و قمنا ببيع جزء منها الى شركة حديد الاردن لتغطية احتياجاتها من القطع المتوفرة في مستودعات الائتلاف وبيع الشركات والمصانع العاملة في صناعة الصهر محلياً في محاولة لتخفيض هذا المخزون. موضحاً ان هناك قطع غيار بطيئة الحركة جداً قد لا نحتاجها لسنوات و لكن يتوجب توفرها في المستودعات فور الحاجة لها و ذلك للمحافظة على استمرارية الانتاج وعدم التوقف،

واخرى سريعة الحركة حسب استهلاكها ، وبين السيد/ عماد ان هذا البند انخفض بسبب استهلاك معظم هذه القطع.

٦. استفسر عن موضوع الطاقة واستخدام الطاقة البديلة و ما هي خطة الشركة لذلك.

• بين السيد/ عماد بدران ، ان ادارة الشركة تقدمت بعدة طلبات الى شركة الكهرباء الوطنية لتخفيض الاسعار ودعم الصناعة المحلية ، ولكن للأسف ما قامت به شركة الكهرباء لم يكن ملموساً على ارض الواقع ، مؤكداً ان ادارة الشركة تهتم بمواكبة العصر والتحديث وتسعى الى استخدام الطاقة الشمسية لتخفيض فاتورة الطاقة لديها سواء الكهرباء او الوقود او الغاز، حيث تم تركيب نظام شمسي لتوفير الطاقة في مكاتب الادارة في عمان ويعمل بفعالية جيدة، اما بخصوص استخدام الطاقة الشمسية البديلة في عمل مصنع الدرفلة والصهر فان ذلك يتطلب استثمار كبير و يحتاج الى تمويل نعمل على توفيره من الجهات الدولية المانحة ولكن لا يوجد فرصة حقيقية حتى الآن، أما بخصوص استخدام الغاز بدلا عن الوقود والكهرباء فقد تقدمت الشركة بطلبات للجهات المختصة و ما زالت قيد الدراسة وحصلنا على عرض من شركة فجر لتزويد الغاز، ولكن الكلفة مرتفعة جدا وتحتاج لمبالغ طائلة.

السيد/ محمد احمد محمد العلوي ، و يحمل اسهم عددها (٣,٩٨٨,٩٨٩) سهم - و لديه عدة استفسارات كما يلي:

١. استفسر عن حجم مديونية الشركة و هل هذه المديونية ستعطل عملية الانتاج و البيع في حال زيادة الطلب على حديد التسليح حيث من المتوقع فتح الاسواق العراقية و السورية في المستقبل القريب، و ماهي خطة العمل للفترة القادمة. كما استفسر عن وجود اراضي مملوكة للشركة و معروضه للبيع لتسديد المديونية.

• أوضح السيد/ عماد بدران بان حجم المديونية يبلغ حوالي ١٤ مليون دينار ، تمثل قروض و اعتمادات لتمويل شراء المواد الخام (البليت) و هي مجدولة حسب الاصول و لا تشكل عائقاً امام العملية الانتاجية وانه في حال زاد الطلب على الحديد و فتحت اسواق جديده متوقعة في دول الجوار، فان هذا ما نطمح اليه و نتمناه نسعى لتحقيقه خلال العام الحالي و نحن متمكنين من ذلك.

• اما بخصوص الاراضي، يوجد عدة اراضي مملوكة للشركة و معروضة للبيع في محاولة لتوفير السيولة اللازمة لتسيير الاعمال، وان العمل جاري على ذلك.

٢. كما استفسر عن نية الشركة بيع مصنع الصهر .

• اما بخصوص نية الشركة بيع مصنع الصهر، أوضح السيد/ عماد بدران انه قام ببحث هذا الموضوع في عدة مؤتمرات واجتماعات للحديد عالمية واقليمية و تبين انه لا يوجد جدوى من بيع مصنع الصهر حيث ان عملية فكه ونقله تفقده قيمته الحقيقية، وان جزء كبير من الكلفة يقع في البنية التحتية للمصنع، مما يحمل الشركة خسارة اضافية في حالة الفك والبيع.

٣. استفسر عن مدى مصداقية الاتفاق للاندماج مع شركة المناصير.

- اوضح السيد/ عماد بدران بانه يوجد مناقشات مع شركة المناصير و لا يوجد اتفاق و بالتالي لا يوجد ما نصح عنه حالياً، وانه في حال وجود أي شيء شبيه فانه سيتم الافصاح عنه وفقاً للقانون و متطلبات مراقبة الشركات و هيئة الأوراق المالية.

السيد/ عبد الجبار عبدالله عبد اللطيف مسعود (الحواري) وابنه السيد/ عبد اللطيف - يحملون اسهم عددها (٤٦٦,٦١٨) سهم - تحفظوا على البيانات المالي - ولديهم عدة استفسارات كما يلي:

١. عرف على نفسه بانه مدير عام الشركة العالمية لسحب المعادن في الاردن، موضحاً انه كمدير عام لشركة صناعية يتفهم الوضع الحالي للشركة موضحاً ان الصناعة المحلية تعاني من صعوبات عدة ، و استفسر لماذا لا تقوم الشركة ببيع العقارات التي تملكها لتوفير السيولة اللازمة للشركة، و اعترض على وجود مقر الادارة في عمان مطالبا نقلها الى المصنع في الزرقاء، و اعترضوا على عقد الاجتماع في الزرقاء مطالبين ان يكون في عمان، كما اعترضوا على تنقلات رئيس المجلس و الرئيس التنفيذي.

- اوضح السيد/ عماد بدران باننا كمعظم الشركات التي تمارس اعمالها التجارية من خلال مقرها في عمان نظرا لوجود البنوك و الدوائر الحكومية و الجهات المختصة و الشركات الكبيرة و المقاولين و التجار في عمان، و نحن لسنا مختلفين عنهم، كما اكد على وجود ادارة كفؤه في المصنع من مهندسين ذوي خبرة و على تواصل و تنسيق دائم مع الادارة في عمان. اما بخصوص بيع مقر الشركة لتوفير السيولة فان هذا غير وارد لا على الصعيد المعنوي ولا على الصعيد المادي ، علما بان مقر الادارة في عمان مملوك للشركة منذ عام ١٩٩٣ بمبلغ ١٦٠ الف دينار ، وان بيع مقر الشركة في عمان يؤثر سلباً على الشركة. اما بخصوص عقد الاجتماع في مقر المصنع في الزرقاء ، فاننا لا نجد ما يمنع ذلك ونشجع المساهمين لزيارة المصنع والتعرف عليه وكذلك لخفض المصاريف.
- تنقلات رئيس المجلس و تنقلات اعضاء مجلس الادارة لا تتعلق بوجود سيارة مستخدمة من الشركة او غيره، وانما هذه النفقات تتم وفقاً للأنظمة الادارية و المالية المعمول بها في الشركة اسوةً بجميع الشركات المساهمة العامة وليس حصراً على شخص معين.

- اثار عدد من الحضور و المساهمين فوضى وعدم الالتزام بقواعد و اصول الحوار و المناقشة، محتجين على عقد اجتماع الهيئة في المصنع ومطالبين بنقل مركز الشركة و مقر الادارة في عمان الى الهاشمية - الزرقاء و بيع مقر الادارة في عمان. و عليه طلب مندوب مراقب الشركات من الحضور و المساهمين الالتزام بالقانون موضحاً أن هذا الموضوع لا يدخل ضمن صلاحيات اجتماع الهيئة العامة العادي وانما يدخل ضمن صلاحيات الهيئة العامة غير العادي. و في هذا السياق، اثار هذه الفوضى حفيظة احدى الموظفين العاملين في المصنع و من ابناء منطقة الهاشمية، مما تسبب بمشادة كلامية بينه و بين المساهم صاحب الطلب ، علماً بان الاصل في الموضوع كان رغبة الموظف الترحيب في الحضور كونهم ضيوف على منطقة الهاشمية.

السيد/ طارق الصادق - و يملك اسهم عددها (١٢) ألف سهم، - تحفظ على البيانات المالية - استفسر عن مصنع الصهر المتوقف فانه حسب المعايير المحاسبية يجب استهلاكه، و اذا لم يتم استهلاكه فيجب اخذ مخصص بقيمته.

• قام السيد/هشام خلفه - مندوب المدقق الخارجي التوضيح بان التحفظ على قيمة المصنع في البيانات المالية و طلب خبير ليقوم بتقييم مصنع الصهر و هذا الاجراء الذي قامت به الشركة و قامت بالافصاح عنه بتعيين شركة متخصصة لتقييم المصنع. و اوضح السيد/ محمد خطاب المدقق الخارجي للشركة انه تم تغيير سياسة الاستهلاك من القسط الثابت الى ساعات الانتاج قبل توقف المصنع ولكن عند توقف المصنع عن الانتاج اصبحت موجوداته برسم البيع، موضحا ان ذلك ما تحتمه معايير التدقيق الدولية.

السيد/ نضال محمود حسين بني هاني، والذي يحمل اسهم عددها (٥٠٧,٠٩٢) سهم - انضم الى اجتماع الهيئة العامة متأخرا (٣٧) دقيقة، علماً بأنه تم اغلاق باب التسجيل لحضور الاجتماع في تمام الساعة ١٢:٠٠ ظهرا بتحقيق النصاب القانوني، حيث بدأ الاجتماع في تمام الساعة ١٢:٠٥ ظهرا، و عليه لم تسجل اصواته و لا حضوره في سجلات الاجتماع، و رغم ذلك وافق مندوب مراقب الشركات على احتسابه ضمن النصاب القانوني للاجتماع وان يتم الاستماع لاستفساراته وتحفظاته و الاجابة عليها من قبل الادارة علماً بأنه تحفظ على البيانات المالية.

ملاحظة: السيد/ نضال محمود حسين بني هاني، اثار الفوضى ولم يلتزم بقواعد و اصول الحوار و النقاش، وانما استمر بالتهديد والوعيد لمندوب مراقب الشركات و هيئة الاوراق المالية و متهماً اياهم بشتى الاتهامات. و قد طلب مندوب مراقب الشركات من السيد/ نضال بني هاني الالتزام باحكام القانون و اصول الحوار ، و ان يبدي اية استفسارات يرغب بطرحها في الاجتماع، والتي نوجزها كما يلي:

١. اعترض على البيانات المالية ، و على اعادة اصدارها و سجل تحفظه عليها و سجل تحفظه عليها كما ذكر سابقاً، مستفسرا لماذا لم يتم تحميل المخصص القانوني لقضية شركة الخدمات على ميزانية عام ٢٠١٧ ولماذا تم اعادة الاصدار بعد ان كانت نتائج الشركة معقولة، و قد وجه السؤال الى المدقق الخارجي فيما اذا قام فعلاً بمخاطبة الشركة بهذا الخصوص، و طالب ان يتم التصويت على هذا التحفظ، و قد شاركه بذلك عدد من المساهمين منهم محمد عليان و عبد الجبار و عبداللطيف مسعود (الحواري) و جودت محمود عبد ابراهيم و طارق صادق مثيرين حفيظة الحضور و المساهمين محاولين اثارة الآخرين من الحضور في قاعة الاجتماع.

• أوضح السيد/ عماد بدران ان النتائج المالية للشركة لم تكن حسب المتوقع لهذا العام و ذلك يعود الى عدة اسباب منها توقف مصنع الدرفلة عن العمل و الانتاج لمدة تزيد عن الاربعة اشهر خلال عام ٢٠١٦ بسبب اعمال الصيانة وتجديد فرن الدرفلة باعادة بناء الارضيات والجدران واماكن الولاغات كما تم تحديث نظام التحكم PLC بخط الانتاج هذا من الناحية الفنية. اما السبب الآخر الغير متوقع يعود لصدر قرار محكمة التمييز لقضية تعود لعام ١٩٩٩ ، و الذي ادى الى اعادة اصدار البيانات المالية في مطلع العام حيث وردنا طلب من المدقق الخارجي جاء فيه انه في تاريخ إصدار القوائم المالية كان هناك دعوى حقوقية رقم (٢٠٠٥ / ٤٦١) ، و المقامة من شركة خدمات تنظيم وتطوير النقل البري والتي تطالب بها شركة حديد الأردن بمبلغ ٣٣٤,٣١٤ دينار أردني و الفائدة القانونية والتوابع، و وفقاً لما ورد في كتاب المحامي المكلف بمتابعة الدعوى بتاريخ ١٧ / ١ / ٢٠١٧ جاء فيه ان القضية حالياً قيد النظر لدى محكمة التمييز و أشار كتابه سابق الذكر إلى أن وضع شركة حديد الأردن من

حيث أسباب الطعن المقدمة منها فيها أمل كبير وعليه تم إصدار القوائم المالية للشركة "المنفصلة و الموحدة" بتاريخ ٢٠١٧/٢/١١. وفي وقت لاحق لذلك ورد بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٣ كتاب من المحامي المكلف بالقضية مرفق معه قرار محكمة التمييز التي قررت فيه إلزام شركة حديد الأردن المساهمة العامة بدفع مبلغ ٣٣٤,٣١٤ دينار أردني مع الرسوم وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية. و أوضح السيد/ عماد بدران أنه تم استدعاء الاستاذ جواد يونس المحامي الموكل بهذه القضية امام مجلس الادارة وقام بشرح ملاسبات القضية واسباب خسارتنا لها، وأفاد المحامي بان هنالك اجحاف بحق الشركة بهذا القرار وانه قرار غير عادل حيث ان هذه المبالغ تم دفعها الى شركة التخليص التي قامت بدورها بدفعها نيابة عن شركة حديد الاردن وهذا موثق بموجب وصولات قبض رسمية، وان سبب الخسارة يعود الى الادعاء الباطل والتزوير بالحقائق والوثائق والتي لم تأخذ بها محكمة التمييز. وعليه قامت ادارة الشركة فور علمها بالقرار بالاستشارة والاتصال مع عدة مكاتب محاماه للاستشارة حول امكانية متابعة هذه القضية لتحصيل حقوق الشركة والمساهمين و تم تعيين مكتب عطوان وشركاه للسير بالاجراءات اللازمة بهذه القضية، وقد قدمنا عدة طلبات للمحكمة في محاولة لوقف التنفيذ وتم الحصول على قرار بالحجز على اصل المبلغ و تم رفع دعوى وان ادارة الشركة لن تتواني لطرق كافة الابواب والاحتمالات لاعادة حقوق الشركة واحقاق الحق.

- وبناء على تسلسل الاحداث واستناداً الى حكم محكمة التمييز و تماشياً مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقوانين هيئة الاوراق المالية قامت ادارة الشركة بالاستجابة لطلب المدقق الخارجي وتعديل القوائم المالية و تم اعادة اصدارها بتكوين مخصص لإلتزامات قانونية بمبلغ ٦٦٨,٦٢٨ دينار أردني والذي يمثل أصل الإلتزام والفائدة القانونية عن السنوات السابقة وتحميله على قائمة الدخل وعلى الشركة الاعتراف بالخسائر المتحققة نتيجة لذلك القرار بمبلغ (٢٩٧,٢٣٠) دينار اردني . وقد أكد السيد/محمد خطاب بان المدقق الخارجي عادةً يستند في الاجراء حول القضايا الى رأي المحامي الموكل في القضية، وانه في حالة رأي المحامي بان موقف الشركة قوي ومتفائل لتحصيل حقوقها فان المدقق الخارجي لا يأخذ مخصص وهذا المعمول به وفقاً لمعايير التدقيق.

٢. شكك السيد/ نضال بني هاني بقانونية الجلسة مدعياً عدم اكتمال النصاب القانوني لعقد الاجتماع، متهما مندوب مراقبة الشركات بعدم القيام بواجبه حسب الاصول و طالب بتشكيل لجنة خاصة لتحقيق من النصاب . كما طالب بزيادة عدد اعضاء مجلس الادارة و ادخال عضو جديد مشككاً بقدرة المجلس الحالي ، و قد طالب باعتبار هذا الاجتماع بمثابة طلب رسمي تحت بند ما يستجد من اعمال، و بالتصويت على الاقتراح في هذا الاجتماع.

- أوضح مندوب مراقب الشركات انه تم التحقق من كافة الوكالات الموردة للشركة والمحفوظة لديها والتي تتوافق واحكام القانون، وكذلك تم التحقق من الاجراءات الاخرى لعقد هذا الاجتماع والتي تم الاعلان عنها في بداية الجلسة عن اكتمال النصاب القانوني للاجتماع حسب الاصول، مبيناً ان هذا فات على السيد/ نضال بني هاني كونه لم يحضر الاجتماع منذ بدايته ووصل متأخر حوالي ٣٧ دقيقة، وانه لا مانع لديه من التقدم بطلب لاغراض التحقق من النصاب القانوني للاجتماع. اما بخصوص زيادة عدد اعضاء المجلس و انتخاب مجلس ادارة جديد فان هذا الاجتماع غير مختص بالنظر في هذا الموضوع و لا يمكن

ان يضاف على جدول الاعمال كونه من صلاحيات الهيئة العامة غير العادي، مؤكداً بذلك على ما تم ذكره سابقاً بهذا الخصوص، و بهذا اغلق باب النقاش في هذا الموضوع.

• تقدم احد المساهمين قائلاً انه تم للاستماع الى الاجابات على الاسئلة التي تم مناقشتها وطرحها في الاجتماع حول البيانات المالية وتقرير مجلس الادارة رقم ٢٠١٦/٢٣ من قبل الرئيس التنفيذي والمدقق الخارجي وانه يقترح اغلاق باب المناقشة بهذين البندين (٤٢) والتصويت حسب الاصول. وهنا تدخل مندوب مراقب الشركات موضحاً انه وعلى اثر ان هناك بعض المتحفظين على البندين (٢،٤) فان على جميع الحضور التصويت بموجب بطاقات الحضور التي وزعت عند الدخول للاجتماع، وطلب منهم تثبيت الاسم والتصويت عليها و تسليم هذه البطاقات الى المراقبين المعيّنين في بداية الجلسة لتقوم اللجنة المكونة من السيد/ ناصر العمدة والسيد/ فادي الحجازين بجمع الاصوات.

• وعليه قامت لجنة مكونة من المكلفين بجمع الاصوات و مندوب مراقب الشركات بجمع الاصوات للتصويت على التحفظ على البيانات المالية ، ونتيجة الفرز كانت التصويت بنسبة ٥,٤٪ من مجموع الاسهم الحاضرة في الاجتماع للتحفظ على البيانات المالية و هذه الاصوات تعود لكل من السادة:

• نضال بني هاني، محمد حسين عليان، عبد الجبار مسعود و عبد اللطيف مسعود ، طارق الصادق، نبيل البيطار (تم الغاء اسهمه، حيث انه ليس مساهماً وانما يحضر بصفته موكل عن محفظة تعود لوالدته و لم تتوفر معه الوكالة الموقعة حسب الاصول)، وجودت محمود عبد ابراهيم و علي حسن مكيد المناريز و محمد الحاج يوسف ، ونتيجة التصويت و الفرز كانت اقرار تقرير مجلس الادارة رقم ٢٠١٦/٢٣ و اقرار البيانات المالية للشركة للفترة ٢٠١٦/١٢/٣١ بنسبة حوالي ٩٤,٤٣ ٪ ، و اعلان نسبة المتحفظين بنسبة ٥,٥٧ ٪.

• وقد طلب بعض المساهمون ان يتم تسجيل نفس نسبة التحفظ ٥,٤٪ للمواضيع الاخرى وهي: التوصية الى مجلس الادارة بنقل الادارة الى الهاشمية، واعادة النظر في الرواتب ، وعدم عقد اجتماع الهيئة العامة للشركة في المصنع والتعديل على عضوية مجلس الادارة.

• وعليه طلب مندوب مراقب الشركات من المساهمين الهدوء ووضح ان هذه المواضيع خارج عن جدول الاعمال، وانه يجب تقديم طلب خطي الى مجلس ادارة الشركة لعقد اجتماع هيئة عامة غير عادي، و اعلن عن تسجيل نسبة المتحفظين على كافة المواضيع المذكورة بناءً على طلب المساهمين، إلا ان السيد/ نضال بني هاني عاد و تهاجم على الادارة و مندوب مراقب الشركات محاولاً اثارة الفوضى بين الحضور. و اعلن مندوب المراقب اغلاق باب النقاش ، و طلب الانتقال الى البند التالي في الاجندة.

٣. استفسر السيد/نضال بني هاني عن سبب التذبذب في سعر السهم في السوق المالي مطالباً الشركة بحماية السهم.

• أوضح السيد/ عماد بدران ان هذا سوق مفتوح و لا نستطيع حماية السهم اذا لم يحمي السهم نفسه ونحن من كبار المساهمين و من اكثر الناس تعرضاً للخسارة، وانه لا يوجد سبب محدد للافصاح عنه وملتزمون بالشفافية والقانون والانظمة.

٤. استفسر السيد/نضال بني هاني مرة اخرى وغير مكتفي بما تم توضيحه بهذا الموضوع عن حقيقة الاتفاق مع شركة المناصير .

• أكد السيد/ عماد بدران انه يوجد مناقشات ولكن لا يوجد أي اتفاق للدمج مع شركة المناصير أو غيرها ولا يوجد ما نفصح عنه بهذا الشأن، وانه في حال وجود ذلك فانه سيكون عبر القنوات الرسمية و وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها.

أوضح السيد/ صبيح ملكاوي بنهاية الاجتماع ان المساهمين الحضور لا يجيدون اسلوب النقاش المهني والحضاري ولم نفهم شيء بسبب الصراخ والتهجم، قدم شكره لرئيس و لاعضاء مجلس الادارة مبيناً موقفه بانه ليس مع بعض المساهمين واعضاء الهيئة العامة في تغيير او تعديل مجلس الادارة، حيث ان هذا المجلس اتخذ العديد من القرارات الصائبة والحكيمة التي ادت الى تحقيق ارباحا بملايين الدنانير في السنوات السابقة وان تذبذب اسعار البليت والحديد في السوق العالمي والمنافسة غير العادلة واضحة ومعروفة للجميع وان هذه النتيجة تعتبر انجازا لهذا المجلس وادارة الشركة.

وفي النهاية اوضح السيد/ عماد بدران ان ادارة الشركة تعمل بكل طاقتها لتحسن الاداء وتحقيق الارباح ان شاء الله في المستقبل.

و بهذا أغلق باب النقاش، و تمت المصادقة بنسبة حوالي ٩٤,٤٣ ٪ من قبل الهيئة العامة على قائمة المركز المالي الموحد وقائمة الدخل الموحدة للشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١، و تمت المصادقة على التقرير السنوي الثالث والعشرون وعلى والخطة المستقبلية للشركة.

خامساً : إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١:

طرح مندوب مراقب الشركات هذا الموضوع أمام الهيئة العامة حيث وافقت الهيئة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ .

سادساً : انتخاب مدققي حسابات الشركة لعام (٢٠١٧) :

وافقت الهيئة العامة الإجماع على إعاده تعيين السادة / خطاب وشركاه PKF مدققين خارجيين للشركة لعام (٢٠١٧)، و فوضت الهيئة العامة مجلس الإدارة بتحديد أنعابهم .

سابعاً : ما يستجد من أعمال:

لا يوجد.

و في نهاية الاجتماع شكر معالي السيد / "محمد جواد" حديد نائب رئيس مجلس الإدارة السادة المساهمين على مشاركتهم في هذا الاجتماع وشكر أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم، كما شكر مندوب مراقب الشركات و مدققي حسابات الشركة القانونيين، و قدم شكره لجميع موظفي الشركة والعاملين على ما بذلوه من جهود ، كما تمنى للجميع التقدم والنجاح في الأعوام القادمة .

رئيس الجلسة/ نائب رئيس مجلس الإدارة



"محمد جواد" حديد

مندوب مراقب الشركات



محمد ابو زياد

كاتب الجلسة



مي الخطيب

١٠٤/م.خ